



### السؤال:

عندما ينسحب تنظيم (الدولة) من بعض المناطق يُقبض على بعض المقتنيين بأفكارهم من الرجال الذين لم يشاركو في القتال، وعلى بعض النساء والأطفال منهم، وقد يكون بعضهم مشاركاً في جرائم التنظيم بالقتال أو التجسس أو غيره، فكيف يكون التعامل الشرعي معهم؟

### الجواب:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فمن اعتنق فكر الخوارج ولم يشاركهم في حربهم على المسلمين مادياً ومعنوياً فينناصر حتى يرجع عن فكره وغلوه، أما النساء والأطفال فلا يؤخذون بجريمة أوليائهم، ولا يعاملون معاملة أسراهـم ولو كانوا على فكرهم وعقيدتهم في تكفير المسلمين بغير حق، بل يعمل على استصلاحهم قدر المستطاع، ومن كان منهم مشاركاً في القتال أو الجرائم ضد المجاهدين وعموم المسلمين فيُعاقب بحسب جريمته.

### وتفصيل ذلك فيما يلى:

**أولاً:** من اعتنق عقيدة الخوارج الفاسدة -من الرجال أو النساء- وكان من دعاتهم المدافعين عنهم، المصرّحين بتكفير المسلمين والمجاهدين، المحرضين على قتالهم، ولم يمكن دفع شرّه بالمناظرة والاستدابة وغيرها، فإنه يجوز لولي الأمر أو من يقوم مقامه من الهيئات القضائية إزالته ضرره ولو بالقتل، ما لم يترتب على ذلك مفسدة أعظم منها.

قال الجويني في كتابه "الغياثي": "فيتحمّل الإمام المبالغة في منعه ودفعه، وبذل كنه المجهود في ردعه وزعجه، فإن تركه على بدعه، واستمراره في دعوته يُحيط العقائد، ويخلط القواعد، ويجرّ المحن، ويثير الفتنة، ثم إذا رسخت البدعة في الصدور، أفضت إلى عظام الأمور، وترقّت إلى حل عصام الإسلام".

وجاء في "التمهيد" لابن عبد البر: "رأى مالك قتل الخوارج وأهل القدر من أجل الفساد الداخـل في الدين، وهو من باب الفساد في الأرض، وليس إفسادـهم بدون فساد قطاع الطريق، والمحاربين للمسلمين على أموالـهم، فوجب بذلك قتلـهم، إلا أنه يرى استتابـتهم لعلـهم يرجعـون الحقـ، فإن تمـدوا قـتلوا على إفسادـهم، لا على كـفرـ".

وقال ابن تيمية في "مجموع الفتاوى": "فاما قتل الواحد المقدور عليه من الخوارج؛ كالحرورية والرافضة ونحوهم: فهذا فيه قولان للفقهاء، هما روایتان عن الإمام أحمد، والصحيح أنه يجوز قتل الواحد منهم، كالداعية إلى مذهبـه، ونحو ذلك ممن فيه

فسادٌ ... لأنَّ هؤلاء من أعظم المفسدين في الأرض".

وقال ابنُ فردون المالكي في "تبصرة الحكام": "وأما المفرقُ لجماعة المسلمين فإنه يُستتاب، فإنْ تاب، وإلا قُتل . وقال ابنُ عابدين في حاشيته "رد المحتار": "فاما في بدعة لا توجب الكفر فإنه يجب التعزير بأي وجه يمكن أن يمنع من ذلك، فإن لم يمكن بلا حبسٍ وضربٍ يجوز حبسه وضربه، وكذا لو لم يمكن المنع بلا سيفٍ إن كان رئيسهم ومقتداهم جاز قتله سياسةً وامتناعاً".

وأما من اقتنع بفكرهم المنحرف من الرجال البالغين، ولكن لم يشارك في جرائمهم مباشرةً أو معاونةً، ولم يحرّض على استهداف المجاهدين فإنه يُناقَشُ ويحاورُ ويُعلَم كما فعل علي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهم مع الخوارج حتى رجع بعضهم.

فإن كان اعتناقه شديداً ولم يقبل المناصحة، وخيف من ضرره فإنه يُحبس ويُسْتَمَر في مناقشته وتعليمه حتى يترك عقيدته الفاسدة.

وقد سُئل عمرُ بن عبد العزيز عن رجلٍ أخذَ مِنَ الخوارج في خراسان فكتب إليهم: "إنْ كان جرح أحداً فاجروحه، وإن قتل أحداً فاقتلوه، وإلا فاستودعوه السجنَ، واجعلوا أهله قريباً منه حتى يتوبَ من رأيِ السوءِ" أخرجه عبد الرزاق . وفي "منحة السُّلوك في شرح تحفة الملوك" للعيني: "ولا تُسبِّي ذراريهم، ولا تُغنم أموالهم؛ لأنهم معصومون في الدماء والأموال، ولكن يُحبسوا، حتى يتوبوا، فتردُّ عليهم بالإجماع".

وأما ما قررَه بعضُ أهلِ العلم من عدم التعرُض لمن اعتقد رأيَ الخوارج: فهذا إنما يكون حيث لا جماعة لهم يتحزبون لها ويناصرونها، ويُظهرون العداء للمسلمين، والتحريض على قتالهم.

قال الماوردي في "الحاوي الكبير": "إذا اعتقد قومُ رأيَ الخوارج، وظهر معتقدُهم على ألسنتهم، وهم بين أهل العدل غير منابذين لهم، ولا متجرئين عليهم: تركوا على حالهم، ولم يجز قتلهم ولا قتالهم، ولم يؤخذوا جبراً بالانتقال عن مذهبهم، والرجوع عن تأويلهم، وعدل إلى مناظرهم، وإبطال شبّهتهم بالحجج والبراهين وإن كانوا عليهما مقرّبين؛ فقد أقرُّهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه قبل أن يعتزلوه..".

وقال الإمامُ أحمدُ كما في "الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف" للمرداوي: "الحرورية إذا دعوا إلى ما هم عليه، إلى دينهم فقاتلهم، وإلا فلا يقاتلون".

**ثانياً:** الأصلُ في النساء والأطفال أنَّهم ليسوا من أهل القتال وال الحرب، فلا يجوز قتلهم، ولا الاعتداءُ عليهم، قال تعالى: {وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا} [البقرة: 190].

وأخرج ابنُ جرير الطبرى في تفسيره عن ابن عباس -رضي الله عنهما-. أنه قال في تفسير الآية: "لا تقتلوا النساء، ولا الصبيان، ولا الشَّيخَ الكبيرَ، ولا من ألقى إليكم السَّلَمَ وَكَفَّ يَدَهُ، فإنْ فَعَلْتُمْ هَذَا فَقَدْ اعْتَدْتُمْ".

وقال النووي في "شرح صحيح مسلم": "أجمع العلماء على تحريم قتل النساء والصبيان إذا لم يقاتلوا". وإذا كان هذا في الكفار المحاربين فهو في حقِّ الخوارج المسلمين أولى.

ودللت النصوص الشرعية على استثناء حالات يجوز فيها قتل نساء وأطفال الأعداء المحاربين من الكفار، ولتفصيل هذه الحالات وأدلتها تراجع فتوى: (حكم قتل نساء وأطفال الأعداء من باب المعاملة بالمثل)

**ثالثاً:** من لم يَظْهُرْ تلبيسه بفكر الخوارج من النساء والأطفال فالأصلُ فيهم السَّلامَة، فلا يُتعرَّضُ لهم إلا بالتوجيه والرعاية وحسن المعاملة، وأما من ثبت اعتناقه لفكرهم، إلا أنه لم يشارك في القتال، ولا في الإضرار بالمسلمين بالتجسس وغيره فلا يُتعرَّض لهم بالعقوبة، ولا يؤاخذون بجرائم رجالهم، كما قال سبحانه: {وَلَا تَنْزِرْ وَازِرَةً وِزْرَ أَخْرَى} [الأنعام: 164]، بل ينبغي

أن يُعزّلوا في مكان لائق، ويناصحون، ويعلمون أحكام الإسلام وأخلاقه، وتُوضّح لهم حقيقة منهج التنظيم، وجرائمها في حق المسلمين عموماً، والمجاهدين خصوصاً، مع بيان الحكم الصحيح في المسائل التي يحرض التنظيم على تضليل الناس وتلوث أفكارهم بها، فمن حسنت توبته وظهر صلاحه منهم خلي سبيله.

ويتأكد أحدُ الحيطة والحذر من تصرفات مَنْ يُظْهِر التوبية، ويُطْلَق سراحه من الخوارج عموماً بما فيهم النساء والصبيان، فلا يُمْكِنون مِن الخروج مِن البلاد، أو التواصل مع غيرهم مِن المشكوك في توبتهم، أو تولي أمور القضاء أو الدعوة ونحوها؛ فقد عَهِدَ عن هؤلاء الخوارج استحلال الكذب والغدر بال المسلمين، وثبت تجنيدٌ عدٌّ منهم في مناطق المجاهدين، إضافةً إلى ندرة مَنْ يصدقُ منهم في توبته بعد تشبُّع قلوبهم بهذا المنهج المنحرف.

**رابعاً:** إذا شاركت المرأة البالغة مع الخوارج في القتال والأعمال الحربية جاز قتالها وقتلها، وكذا إذا باشرت أو تسبّبت في قتل المسلمين، وقد عُرف في تاريخ الخوارج اشتراك النساء في القتال، واشتهرت بعض نسائهم بقيادة الجيوش كفالة الحرورية.

قال الماوردي في "الحاوي الكبير": "إذا قاتل مع أهل البغي نسائهم وصبيانهم وعيدهم كانوا في حكمهم ...، ولأن الإمام في دفعهم عن المسلمين جاري مجرى الدافع عن نفسه، وله دفعُ الطالب ولو بالقتل، ولو كانت امرأة أو صبياً، كذلك المقاتل مِن البغاة يُدفع ولو بالقتل، ولو كان امرأة أو صبياً".

وأمّا مَنْ شاركت في العمل معهم في بعض إجرامهم مِن القبض على المسلمات أو تعذيبهن مِن غير أن يؤدي ذلك إلى القتل، أو كانت مِن دعاتهم فإنها تُعاقب عقوبةً تتناسب مع جريمتها، ويقدّر ذلك القضاة وأهل العلم .

فالمرأة المكلفة محل للمؤاخذة بما يتربّ على جرائمها مِن عقوباتٍ شرعية كالقصاص والحدود والتعزيرات، كما قال سبحانه: {إِنَّمَا يَنْهَا اللَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْمُنْعَمِ وَالْمُنْعَنِ وَالْمُنْعَنِ} [آل عمران: 178]، ومن باشرت قتل المسلمين أو شاركت أو تسبّبت فيه مع تكفيتها لهم فقد استوجبـت العقوبة الشرعية المقررة في ذلك.

**خامساً:** مَنْ اشتراك مِن الأطفال دون سنِ البلوغ في القتال فإنه يُقاتل، ولو أدى إلى قتله.

وأمّا مَنْ ارتكب منهم شيئاً مِن الجرائم الجنائية كالقتل، أو التجسس، أو غير ذلك، ثم قُبض عليه فإنه لا يُقتل بهذه الجرائم، بل يُعزل ويعلم أمور الدين، ويقدم له ما يحتاج مِن توجيهٍ ورعايةٍ نفسيةٍ وغيرها؛ فغيرُ البالغ مِن الصبيان ليس محلاً لإيقاع العقوبات الشرعية.

عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: قال صلى الله عليه وسلم: **(رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصغير حتى يكبر، وعن المجنون حتى يعقل أو يُفِيق)** أخرجه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

قال الكاساني في "بدائع الصنائع": "الصبيُّ والمعتوه الذي لا يَعْقُل ... يباح قتلهما في حال القتال إذا قاتلا حقيقةً ومعنىًّا، ولا يُباح قتلهما بعد الفراغ مِن القتال إذا أُسرا وإن قتلا جماعةً مِن المسلمين في القتال؛ لأنَّ القتل بعد الأسر بطريق العقوبة، وهو مِن أهل العقوبة، فأمّا القتال في حالة القتال فلدفع شرِّ القتال، وقد وُجد الشرُّ منها فَأُبَيِّحُ قتلهما لدفع الشرِّ، وقد انعدم الشرُّ بالأسر، فكان القتال بعده بطريق العقوبة، وهو مِن أهلها".

وقال ابن قدامة في "المغني": "لا خلاف بين أهل العلم في أنه لا قصاص على صبيٍّ ولا مجنونٍ...، ولأنَّ القصاص عقوبةٌ مغلظةٌ فلم يجب على الصبي وزائل العقل كالحدود، وأنهم ليس لهم قصدٌ، فهم كالقاتل خطأ".

وجاء في "الموسوعة الفقهية": "يتافق الفقهاء على أصل قاعدة: أنَّ مَنْ لا يجوز قتله مِن أهل الحرب - كالنساء والشيخوخ والصبيان والعميان - لا يجوز قتله مِن البغاة ما لم يُقاتلوا؛ لأنَّ قتالهم لدفع شرِّ قتالهم، فيختص ذلك بأهل القتال. وهؤلاء ليسوا مِن أهل القتال عادةً، فلا يُقتلون إلا إذا قاتلوا ولو بالتحريض؛ لوجود القتال مِن حيث المعنى، فَيُباح قتالهم إلا الصبي

والمعتوه، فالاصل انهم لا يقصدان القتل، فيحل قتلهم حال القتال إن قاتلا حقيقةً أو معنىً". وقد وردت آثار عن السلف تقرر أن عمد الصبي خطأ، وأنه لا يقص منه بذلك، ومنها قول الزمرى: "مضت السنة أن عمد الصبي خطأ" أخرجه عبد الرزاق، وقول النخعى: "عدم الصبي وخطوه سواء" أخرجه ابن أبي شيبة.

**سادساً:** عدم إيقاع العقوبات الشرعية على أطفال الخوارج لا يعني عدم تأديبهم وزجرهم على ما بدر منهم من جرائم وتجاوزات، بل ذلك مهم لاستصلاحهم، وتقويم ما اعوج من فكرهم ودينهم من خلال نصائح وإرشادهم. وينبغي أن تتنوع أساليب إصلاحهم بين اللين والشدة، والترغيب والترهيب، والحوار والمناقشة، ولا يقتصر فيها على الشدة لئلا يفضي إلى استعمالهم الكذب في ادعاء التوبة، وربما تمسكهم بما هم عليه.

قال ابن خلدون في "مقدمته": "ومن كان مرباه بالعَسْف والقَهْرِ مِنَ الْمُتَعَلِّمِينَ أَوِ الْمَالِكِيْمَ أوِ الْخَدْمِ سَطَا بِهِ الْقَهْرُ - أي تمكّن منه وأذله -، وضيقَ عن النَّفْسِ فِي انبساطها، وذهبَ بنشاطها، ودعاه إلى الكسل، وحملَ على الكذب والخُبُث، وهو التظاهر بغير ما في ضميره؛ خوفاً مِنَ انبساط الأيدي بالقهر عليه، وعلمه المكر والخدعَةَ لذاك، وصارت له هذه عادةً وخلقاً".

إذا ظهرت عليه آثار الصلاح والتوبة من هذا الفكر المنحرف فيُخلى سبيله، مع الاحتياط كما سبق، وإن بلغ مع إظهار الإصرار والتمسك بما هو فيه من انحراف وسلوك، أو ترجح عدم صدقه في توبته منها على الرغم من بذل الجهد، وطول المدة: فحكمه حكم أسرى الخوارج، فيُعرض على القضاء للنظر في حاله.

ومن خشي شره من الأطفال كالمربيين على القتل أو التفجير فإنه تتخذ الإجراءات الكفيلة بحجزهم عن الشر من حبسٍ وتأكد مِن صلاح حاله ونحو ذلك .

نسأل الله سبحانه أن يكف شر الغلة، وعدوان الطغاة، وأن يهدي ضال المسلمين، ويبصر جاهلهم، وينصر مجاهدهم، ويوفق الجميع لما يحب ويرضى.

المصادر: